واقع بعض قضايا النوع الاجتماعي في مرحلة التعليم الأساسي "دراسة تحليلية"

سعيد محمد القشبري[1]
قسم الادارة التربوية - كلية التربية - جامعة لحج
صابرين فيزان محمد[2]
قسم الادارة التربوية - كلية التربية - جامعة لحج

DOI: https://doi.org/10.47372/jef.(2025)19.1.119

الملخص: تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى إدماج بعض قضايا النوع الاجتماعي في مناهج التعليم الأساسي، ويتكون مجتمع الدراسة من (معلمي ومعلمات) في مدارس محافظة عدن، الذين بلغ عددهم (100) فرداً، اختيرت العينة بالطريقة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفرادها (100) فرداً، وبنسبة (100%) واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي، وكانت أداة الدراسة (الاستبانة).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- ما يتعلق بالمجال الأول فقد أظهرت النتائج أن مستوى إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم الأساسي كان (ضعيفاً)، بمتوسط حسابي بلغ (2.25) مع انحراف معياري (0.592) ووزن مئوي (45%).

2- ما يتعلق بالمجال الثاني فقد أظهرت النتائج أن مستوى إدماج النوع الاجتماعي في سلوكيات الإدارة المدرسية كان (ضعيفاً)، بمتوسط حسابي بلغ (2.28) مع انحراف معياري (0.704) ووزن مئوي (45.6%).

3- ما يتعلق بالمجال الثالث فقد أظهرت النتائج أن مستوى تضمين قضايا تعليم الفتاة في مناهج التعليم الأساسي كان (ضعيفاً)، بمتوسط حسابي بلغ (2.26)مع انحراف معياري (0.653) ووزن مئوي (45.2%).

4- ما يتعلق بالمجال الرابع فقد أظهرت النتائج أن مستوى تضمين قضايا العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في مناهج التعليم الأساسي كان (ضعيفاً)، بمتوسط حسابي بلغ (2.25) مع انحراف معياري (0.730) ووزن مئوي (45%).

5- أن تحديد مستوى الإدماج الفعلي ومدى وجود قضايا النوع الاجتماعي في المناهج التعليمية الأساسية كان إجمالاً بشكل (ضعيف)، بمتوسط حسابي بلغ (2.26) مع انحراف معياري (0.580) ووزن مئوي (45.2%).

وكانت أبرز التوصيات كالآتي:

- إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي بشكل فعّال في المناهج الدراسية للتعليم الأساسي وجميع المراحل التعليمية، مع التركيز على قضايا تعليم الفتاة وتعزيز العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين لضمان تحقيق بيئة تعليمية شاملة.

- وضع سياسات تعليمية متكاملة تراعي النوع الاجتماعي، وضمان أن تكون هذه السياسات قادرة على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في المؤسسات التعليمية.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي- إدماج النوع الاجتماعي- مناهج العلوم.

المقدمـــة: أصبح مفهوم النوع الاجتماعي من المفاهيم الجدلية في العصر الحاضر وذلك لما يمثله هذا المفهوم من أهمية تطال جميع مناحي الحياة؛ لأنه انطلق من مبدأ تحقيق المساواة بين النوعين من أجل إتاحة الفرص المتكافئة لكليهما، وذلك للمشاركة والتفاعل في شتى المجالات. وقد سعت العديد من الدول العربية والعالمية لتبني هذا المفهوم؛ حيث أصبح يمثل حجر الأساس في العديد من الدراسات إلا أن هذا المفهوم تعرض ولا يزال إلى العديد من الانتقادات مبررين ذلك أن هذا المصطلح هو مصطلح غربي ومعاد للإسلام، بالإضافة إلى ضرورة التعامل مع مفهوم النوع الاجتماعي بمنهجية علمية بالإضافة إلى معرفة التباينات في العلاقات القائمة بين النوعين الاجتماعيين وتحليلها والوقوف على أسبابها وأشكالها والعمل على إيجاد الطرق والوسائل لمعالجة هذه التباينات والاختلافات أو تعديل العلاقة بين النوعيين وتطويرها من أجل توفير العدالة وتكافؤ الفرص. (العسالي وأيوب، 2008). يقوم مفهوم النوع الاجتماعي على العديد من الأسس التي من أبرزها أن الأدوار المنوطة بشكل عام بالرجل والمرأة محددة بعوامل اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، أكثر منها عوامل بيولوجية، بالإضافة إلى إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع من منطلق المشاركة وإتاحة الفرص المتكافئة وذلك لاكتشاف قدراتهم ومواهبهم لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات الضرورية التي تفيدهم في القيام بأدوار ومهمات جيدة تعود عليهم بالنفع وعلى المجتمع وبالتالي الإسهام في التنمية الشاملة والمستدامة. (جردات ودغلس، 2008).

برز مفهوم النوع الاجتماعي (Gender) ليأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين احتياجات واهتمامات كل من المرأة والرجل التي تنتج عن الاختلاف البيولوجي لكل منهما، لإيجاد آليات تضمن لكل من الجنسين ممارسة حقوقهم واستفادتهم من الفرص والموارد بشكل يراعي أدوارهم الإنجابية، مع التأكيد على أن الفوارق والأدوار المختلفة التي يؤديها كل من الجنسين. (اليونيفيم، 2007؛ واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 2005). وبذلت الأمم المتحدة جهودًا كبيرة لضمان التزام الدول بإشراك المرأة في التنمية، وأتت هذه الجهود من خلال سلسلة من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة، والتي شجعت على إحلال مفهوم النوع الاجتماعي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في التنمية وتحقيق مساواة واقعية ترفع من مستواها الاقتصادي ومنها: مؤتمر المكسيك (1975)، كوبنهاجن (1980)، نيروبي (1985)، ومؤتمر بيجين (1995) الذي اعتبر حجر الأساس في تقدم المرأة، إذ ركز على مفهوم تمكين المرأة وإدماجها في كافة مجالات الحياة وحدَّد عدة محاور للاهتمام، ودعت خطة العمل الحكومات للالتزام بدمج النوع الاجتماعي بشكل فعّال في خطط وسياسات الدول. (آل خليفة،

2010)، وكما جاءت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة باتفاقية (سيداو) عام (1979)، والتي تُعد البداية الحقيقة للأخذ بالمساواة طبقًا لمفهوم النوع الاجتماعي بشموليَّتها وواقعيَّتها والتي تهدف للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة على أساس النوع الاجتماعي. وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع نواحي الحياة، من خلال توفير فرص متكافئة لكلا الجنسين وتعترف بضرورة أن تصبح المرأة عاملة ومنتجة في المجتمع وأن ينعكس هذا الإدراك على الأفراد والمؤسسات والحكومات. (UNIFEM, 2007)، وجاءت الأهداف الإنمائية للألفية عام (2010) داعية لضرورة اتخاذ إجراءات لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين ي الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية وصنع القرار وتمكين المرأة، ودمج قضايا المساواة بين الجنسين في العديد من الأهداف وبشكل واضح في الثالث "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" والتزمت العديد من الدول بها، وتم تحديد عام (2015) عامًا للوفاء بالعهد وتحقيق الأهداف المرجوة. (وزارة التخطيط، UNFPA، 2010). فقد أدرك العالم على مدى العقود الأخيرة أن المساوة بين الجنسين متطلب أساسي لتقدم المجتمع؛ إذ أصبحت الحكومات تسعى لتحسين أوضاع المرأة في كافة مجالات الحياة مدركة أنه ليس كل مكسب للنساء يعني خسارة للرجال، فعندما تُحرم المرأة من فرصة تحسين مستوى معيشتها تُحرم الأسرة من حياة أفضل لأطفالها. ومن هذا المنطلق أصبح تشجيع المساوة بين الجنسين جزءًا مهمًا في إستراتيجية التنمية التي تمكن جميع الناس على حد سواء من تفادي مشكلة الفقر، وضمان فرصهم وحقوقهم في تحسين مستوى معيشتهم. (Zahidi, 2005).

ويساهم التعليم في تعزيز منظومة المساواة بين أفراد المجتمع بأطيافهم كافة، وتغيير الأنماط الثقافية السلبية السائدة، حيث أكدت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على ضرورة إدماج قيم المساواة وعدم التمييز في العملية التعليمية؛ بهدف إزالة الممارسات التمييزية، كما ألزمت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الدول بأن تقوم بتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أيٍّ من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة. واعتبرت التعليم محوراً أساسياً في التغيير، حيث أكدت على ضرورة قيام الدول "بالقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولاسيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم". (الخوالدة، 2007). أصبح التعليم يشكل عاملًا من العوامل المهمة؛ لتطوير أي مجتمع وعنوان حضارته ودليل تقدمة، فهو السبيل الوحيد للتنمية والتقدم والازدهار، لذا تتبوأ المدرسة مركزاً مؤثرا في جميع المؤسسات الأخرى، لأنها الرافد الوحيد بالقوى البشرية المؤهلة والمدربة لتلك المؤسسات، كما يعد المعلم عنصراً مهماً ورئيساً في العملية التعليمية؛ وذلك نظراً لما يتميز به دور المعلم من أهمية في تربية النشأ، وضرورة توفير أساسيات علمية، تدعم أدائه التدريسي والتربوي للقيام بهذه المهمة بنجاح.(Yousef,2017).

لهذا فإنه من الأهمية أن تعمل الحكومات على دمج النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية ومن ضمنها المناهج المدرسية؛ لما تمثله هذه العملية من أهمية تعود بالنفع على الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد ؛ ولأنها تعمل على تحقيق المساواة بين النوعين الاجتماعيين وكما يعد وضع المناهج التربوية من أدق المسائل وأكثرها خطورة؛ لأن معناه تحديد وتعيين نوع الثقافة لأبناء الأمة، فإذا كانت المناهج جيدة صلح المجتمع وتطور، لما تمثله هذه المناهج من حلقة وصل بين الطالب والبيئة. (بخيتان، 2006)

ولما كانت التربية أداة توجيه تسعى إلى تحقيق التكامل في شخصية المتعلم وهو الهدف الأساس للتربية والمعنى الحديث لها من خلال سعيها إلى تطوير وتعديل سلوك المتعلم حتى يكون له دور فاعل في مجتمعة، لمساعدته على كسب المعرفة بما يؤهله للإسهام في خدمة نفسه ومجتمعه، وفق أحدث الأفكار التربوية وذلك بتطوير جميع عناصر العملية التربوية كالمعلم والمتعلم، والمنهاج التربوي، والكتاب المدرسي، وأساليب التقويم والبيئة التعليمية وغيرها. ومن هنا أيضا يتضح دور المدرسة بوصفها مؤسسة تربوية وهي مصدر أساس من مصادر التعلم ليس داخل المدرسة فحسب بل خارجها أيضًا. (الجعافرة، 2009)

فمن خلال الاطلاع على المناهج المدرسية، نرى أنها أغفلت الدور الإيجابي الذي تقوم به المرأة إلى جانب الرجل، ولا يخفى في أن السبب الجوهري هو الرواسب السلبية من العادات والتقاليد التي أدت إلى تقليص دور المرأة وحددت المجالات التي يجب أن تظهر فيها، والتي تظهر دائما داخل المنزل والاعتناء بالأسرة وظهور المرأة دائما بالصورة النمطية، وهذا ما أدى إلى حدوث هذه الفجوة في المناهج المدرسية. (ملك واليعقوب والكندري، 2004). لذلك تظل المناهج محوراً أساسياً في العمل التربوي باعتباره الرسالة التي تضعها الوزارة، تحتضنها المدرسة وينفذها المعلم ويمثلها الطالب فكرا ومعتقداً وسلوكاً. (نور، 2013). ونظرا للأهمية التي يمثلها الكتاب المدرسي من خلال إسهامه في إكساب التلاميذ المهارات والمعارف والاتجاهات المناسبة؛ لأنه يعد من أهم أدوات تنفيذ المنهاج وعنصرا أساسياً في عمليتي التعليم والتعلم، لذلك يجب أن تتجه جهود التربويين ليس فقط في مجال تطوير وإنتاج المناهج وإنما يمتد ليشمل التقويم المستمر. (علي الحسنات، 2011). وتسعى هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أبعاد النوع الاجتماعي للمرأة والرجل، لتعطي صورة واضحة عن واقع إدماج النوع الاجتماعي في مناهج العلوم ومدى حصول كل منهم على فرص متكافئة.

وهنالك من الدراسات والأبحاث التي أكدت على أهمية إدماج النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية، ومن هذه الدراسات دراسة العسالي وأيوب (2008)، ودراسة حوسو (2008)، ودراسة بيراندجي وأميني (2012)، ودراسة إسين (2007)، ودراسة السرابي (2010)، دراسة شتيوي (2003)، دراسة المعمري (2009)، دراسة فرج (2006)، دراسة طايع (2005)، دراسة دحلان (2015)، دراسة الجرباوي والسعافين (2004).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة؛ لتستكمل الدور الذي بدأه الباحثون السابقون، من خلال التركيز على موضوع إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج العلوم لمرحلة التعليم الأساسي. دراسة حالة في "مناهج العلوم للصف السابع لمرحلة التعليم الأساسي"، وذلك للخروج بحصيلة نتائج وتوصيات، سيستفيد منها العاملين في سلك التربية والتعليم.

مشكلة الدراسة: نظرا للأهمية التي تحظى بها المدرسة كمؤسسة تنشئة اجتماعية لها تأثير واضح في سلوك الفرد، وبالتالي صقل شخصيته وإكسابه العادات الفكرية والاجتماعية التي تساعده على التكيف الصحيح في المجتمع بالإضافة إلى الاهتمام العالمي بتقويم المناهج والعمل على تعديلها بما يتوافق والرؤية العالمية.

فقد تبين إحساس الباحثان بمشكلة الدراسة من خلال عمل الباحثة متطوعة في مدارس التعليم الأساسي حيث لاحظت صورة نمطية وتقليدية للمرأة لا تتوافق مع التغير الحاصل في حياة المرأة بالإضافة إلى أهمية المرحلة الأساسية التي تمثل القاعدة العريضة التي يمكن من خلالها الوصول إلى أكبر عدد من التلاميذ والذين قد لا يتمكن جميعهم من مواصلة تعليمهم لمراحل أعلى، ودور المنهاج في ترسيخ المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

ولقد أوصت الكثير من الدراسات التي تناولت المراجعة الشاملة للمناهج الدراسية في مختلف المراحل، وبالتحليل والتقويم، والعمل على إدراج قضايا المرأة في المناهج الدراسية، وربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتحقق من خلال المشاركة الفعالة للرجل والمرأة، لمصلحة التطوير والعمل على تضمين المناهج الدراسية بالإنجازات التي حققتها المرأة، والعمل على تمثيلها بنسبة عادلة وبشكل يتلاءم مع صورتها ومكانتها ومن هذه الدراسات دراسة كلًا من: دراسة السرابي (2010)، دراسة شتيوي (2003)، دراسة المعمري (2009)، دراسة فرج (2006)، دراسة دحلان (2015)، دراسة الجرباوي والسعافين (2004)، دراسة العسالي وأيوب (2008). وحيث أن هناك حاجة ماسة وملحه إلى إجراء هذا النوع من الدراسات؛ لسد الفجوة والنقص الحاصل في هذا النوع من الدراسات، تريد الباحثة من هذه الدراسة، معرفة واقع إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج العلوم لمرحلة التعليم الأساسي. دراسة حالة في "مناهج العلوم للصف السابع لمرحلة التعليم الأساسي"، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة.

حيث لخص الباحثان مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: ما واقع بعض قضايا النوع الاجتماعي في مرحلة التعليم الأساسي؟

والذي يتفرع منه الاسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع بعض قضايا النوع الاجتماعي في مرحلة التعليم الأساسي من حيث دراسة أبعادها وهي: (إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج العلوم للتعليم الاساسي)، (مدى مراعاة المسؤولين في التربية والتعليم للنوع الاجتماعي ومفاهيمه)، (إعطاء فرص لتعليم الفتاة في التعليم الأساسي لتحسين مستوى معيشتها ولبناء حياة أفضل لها)، (تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين لتقدم المجتمع)؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0,05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع بعض قضايا النوع الاجتماعي تعزى لمتغير (الجنس، المؤهل، الخبرة)؟

3- هل توجد علاقة ارتباطيه بين واقع بعض قضايا النوع الاجتماعي ومناهج العلوم لمرحلة التعليم الأساسي في محافظة عدن؟

أهداف الدراسة:

- التعرُف على واقع بعض قضايا النوع الاجتماعي في مرحلة التعليم الأساسي.
- التعرُف إلى مدى مراعاة المسؤولين في وزارة التربية والتعليم للنوع الاجتماعي ومفاهيمه.
- التعرُف إلى مدى إعطاء فرص لتعليم الفتاة في التعليم الأساسي لتحسين مستوى معيشتها ولبناء حياة أفضل لها.
- التعرُف إلى مدى تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين لتقدم المجتمع.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونّها:

قد يُستفيد منها من ضمن الوثائق المرجعية التي يمكن لمتخذي القرار في الجهات المعنية بوزارة التربية والتعليم الرجوع إليها عند تنقيح وتحسين محتوى الكتب المدرسية. وقد تسهم هذه الدراسة في لفت نظر التربويين والمهتمين والقائمين على المناهج وتطويرها إلى أهمية إجراء التعديلات في الكتب المدرسية في المرحلة المقصودة، باعتبارها مرحلة تأسيسية في بناء وتكوين الشخصية، وخاصة بشأن المفاهيم والاتجاهات الإيجابية المرتبطة بمفهوم النوع الاجتماعي، وإزالة المفاهيم والأفكار التي تكرس دونية المرأة في المجتمع، والتأكيد على الدور الفعّال الذي تقوم به في المجتمع.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة في حدها الموضوعي على بناء استبانة تمثل واقع بعض قضايا النوع الاجتماعي في مرحلة التعليم الأساسي من حيث دراسة أبعادها وهي: (إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج العلوم للتعليم الاساسي)، (مدى مراعاة المسؤولين في التربية والتعليم للنوع الاجتماعي ومفاهيمه)، (إعطاء فرص لتعليم الفتاة في التعليم الأساسي لتحسين مستوى معيشتها ولبناء حياة افضل لها)، (تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين لتقدم المجتمع).

الحد الزماني: أعدت هذه الدراسة في العام الدراسي 2024/2023م.

مصطلحات الدراسة:

1- مفهوم النوع الاجتماعي: "يقصد به المواصفات الحضارية والثقافية والاجتماعية التي يتصف بها أي من نوعي الجنس البشري، وتمثل هذه المواصفات نتاج عملية تاريخية معقدة كما تمثل حالات متغيرة وغير ثابتة بحكم متغيرات الزمان والمكان". (طايع، 2005).

وقد عرفه الباحثان إجرائيًا: "بأنه العلاقات والأدوار الذي يحددها المجتمع لكل من الرجل والمرأة مسبقًا في ضوء موروثات اجتماعية ومنظومة ثقافية سائدة تضم مجموعة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمع ما كما أنها تتصف بالتغير وعدم الثبات".

2- إدماج النوع الاجتماعي: "هو الاهتمام باحتياجات الرجال والنساء في المؤسسات من خلال دمجها بالخطط والسياسات والأنظمة والتشريعات والممارسات لضمان المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين على جميع المستويات وإيقاف التمييز المبني على أساس الجنس في كافة مجالات العمل". (اليونيفيم، 2007).

ويعرفه الباحثان إجرائيًا: "بأنه الاختلافات بين الاحتياجات والاهتمامات لكلا الجنسين لإيجاد آليات بدمجها بالخطط لتضمن لكل من الجنسين الحقوق والوجبات المطلوبة".

3- المناهج: "يعرف المناهج بأنه كل الخبرات التي يكتسبها التلميذ تحت إشراف المدرسة وتوجيهها سواء أكان خارج الصف أم داخله، فالمناهج بمفهومه الواسع يمثل نظامًا فرعيًا ضمن النظام التربوي في المجتمع وهذا النظام هو كل مركب من مجموعة من عناصر تتمثل في الأهداف التربوية والمحتوى والأنشطة والتقويم". (بحري، 2012، ص13-18)

يعرفه الباحثان إجرائيًا: "بأنه المناهج الذي عمدت إدارة التربية والتعليم على تدريسه في العام الدراسي (1436هـ - 2015م) لطلاب الصف السابع من التعليم الأساسي كما حددتها وزارة التربية والتعليم في مناهج الجمهورية اليمنية".

4- مناهج العلوم: "بأنها مناهج ديناميكية سريعة التغير تستثمر إمكانات العلم والتكنولوجيا واستخداماتها في حياة الأفراد كأسس لمحتوياتها، وأنه تهدف إلى إعداد مواطن متقبل للتطوير، يحسن استخدام أدوات العلم، ولدية المهارات الأساسية، التي هي من أهم ما يجب أن نسلخ به كل مواطن، وهي مناهج تخضع للتجريب المستمر والتعديل بما يتمشى مع التغيرات المتسارعة". (سليم، 1998)

ويعرفه الباحثان إجرائيًا: "بأنه منهج العلوم (كتاب العلوم) للصف السابع من التعليم الأساسي ويتكون من وحدات دراسية في مقررات الكيمياء والفيزياء والأحياء مواكبة للتطورات العلمية في مجال العلوم، بحسب ما وضعته وزارة التربية والتعليم".

5- مرحلة التعليم الأساسي: "هي صفوف المرحلة التعليم الأساسية من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف التاسع على أسس منهجية وحديثة". (وزارة التربية والتعليم، 1998)

كما عرفه الباحثان إجرائيًا: "بأنها المرحلة الدراسية الممتدة من الصف الأول الابتدائي حتى الصف التاسع الأساسي في مناهج العلوم اليمنية للعام الدراسي (2014/ 2015م)".

دراسات سابقة: قام الباحثان بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتي تناولت مفهوم النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية، حيث سلطت هذه الدراسات الضوء على أهمية تحسين وضع المرأة في المناهج المدرسية وأهمية مراعاة منظومة النوع الاجتماعي في المناهج المدرسية من خلال عرض نتائجها ولفت نظر ذوي الاختصاص إلى عدم التحيز للنوع الاجتماعي الذكوري وقد قامت الباحثة باستعراض الدراسات السابقة بناء على تقاطعها من الدراسة الحالية ومتغيراتها.

أولًا: الدراسات العربية:

1- في دراسة قامت بها (العسالي وأيوب، 2014) يتبين أن العديد من الدول اهتمت، في بدايات القرن العشرين، بالنوع الاجتماعي في قضايا التعليم، حيث كشفت الدراسة أن جمهورية مالي ونيوزلندا –على سبيل المثال لا الحصر- قامت بمراجعة المناهج الدراسية وتقييمها من منظور النوع الاجتماعي، لإجراء التصحيحات المناسبة لضمان مراعاة المناهج المدرسية للنوع الاجتماعي، ففي حين قامت جمهورية مالي بتطوير سياسات وبرامج الوزارات المختلفة/ وبالأخص وزارة التربية والتعليم، وبرامج إعداد المعلمين، ومستوى المدرسة والمنهاج، قامت نيوزلندا بإطلاق إطار المنهاج الوطني الذي نص على أن تكون جميع المناهج غير متحيزة ضد المرأة، وغير عنصرية أو تمييزية، حيث توفر لجميع الطلبة فرصاً متساوية. كما نص الإطار على أن المنهاج يجب أن يستجيب إلى احتياجات الطلبة وخبراتهم واهتماماتهم وقيمهم، ذكوراً وإناثاً. كما نص على ضرورة تحليل العوائق التي تحول دون التعلم والإنجاز، وعلى تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات التي تعالج احتياجات التعلم التي تم تحديدها من أجل التغلب على العوائق التي تحول دون تعلم الطالب.

2- تناولت دراسة عساف، والفار وأبوغوش (2011) سياسات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وانعكاساتها في الكتب المدرسية، وبرامج إعداد المعلمين والمعلمات قبل الخدمة وأثناءها، وقد هدفت الدراسة بشكل عام وصف سياسات وزارة التربية والتعليم المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتحليلها ورصد مدى انعكاس ذلك على الكتب المدرسية والتدريب من خلال تحليل محتوى الكتب المدرسية لصفوف الرابع والسادس والعاشر لمواد اللغة العربية والعلوم والتربية المدنية والوطنية والتاريخ، وكان من أهدافها تعريف السياسات التي تنتهجها وزارة التربية والتعليم العالي وكليات التربية في مجال النوع الاجتماعي، ومعرفة صورة المرأة والرجل في الكتب المدرسية من حيث السمات والأدوار والمهن والقيم، ومعرفة وجهات نظر المعلمين والمعلمات في السياسات التربوية المرتبطة بالنوع الاجتماعي من حيث تطبيقها في الميدان، أظهرت نتائج الدراسة وجود انسجام في صورة الرجل والمرأة في السمات والأدوار والمهن والقيم مع نصوص الكتب المدرسية الحالية، مع عدم كفاية النصوص لمعالجة القضايا العصرية المرتبطة بعدم التمييز وتغيير الصور النمطية لكل من الرجل والمرأة.

3- هدفت دراسة الناجي والرفاعي (2011) إلى استكشاف صورة المرأة في المضمون التربوي في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط في المملكة العربية السعودية، وكان مجتمع الدراسة هو نفسه عينتها ويتكون من جميع كتب اللغة العربية والمواد الاجتماعية حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل كمي وكيفي، استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية للإجابة عن أسئلة الدراسة، كان من أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الأدوار التي جاءت فيها المرأة :دور الأم والفتاه والأخت والتلميذة والمرأة والمعلمة والطبيبة والزوجة والجدة والممرضة، وأما المجالات فقد ظهرت بها المرأة حيث جاءت مرتبة كما يأتي :الديني والتاريخي والتعليمي والتقليدي والمهني والأسري والأخلاقي، وقد أوصت الدراسة بضرورة التوازن في المضمون التربوي عند التعرض لرسالة المرأة بين دورها الأسري وبين عملها ومساهمتها في الأنشطة المدنية، كذلك تضمين المناهج الدراسية مفاهيم صحيحة لموقع ومكانة المرأة في المجتمع وأن تؤكد هذه المناهج على حقوق المرأة وذلك بما يتماشى مع المتغيرات العالمية والإقليمية المؤثرة في أوضاع المجتمع السعودي وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة.

4- وهدفت دراسة حمدان (2010) إلى استكشاف معاملة المؤلفين في فرص العمل المنسوبة إلى شخصيات من الذكور والإناث .تم إجراء تحليل محتوى الكتب الدراسية للمراحل من الأول ولغاية التاسع الأساسي في المملكة الأردنية، تم اختيار (9) كتب من مقررات اللغة

الانجليزية كلغة أجنبية، وقد تم تحليل المحادثات والقطع والنشاطات على مستوى كل كلمة وجملة وتم حساب التكرارات، وقد أشارت النتائج إلى أن الكتب المدرسية تعكس تحيزا ثقافيا سائدا بين الجنسين، في حين يمارس الذكور مجموعة متنوعة من الوظائف ويجري تصويرهم على أنهم شخصيات فعالة والمهيمنة في سوق العمل، وتظهر الإناث ممارسة للأعمال التقليدية وقد أوصت الدراسة أن تؤخذ هذه النتيجة في الاعتبار عند إعداد الطبعات الجديدة من الكتب المدرسية.

5- كما هدفت دراسة السرابي (2010) التي حملت عنوان "صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية" إلى التعرف على صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية، ومقارنة الدور الذي تحتله المرأة مقارنة بالرجل. وأظهرت النتائج أن صورة المرأة تابعة بالدرجة الأولى مقارنة بصورة الرجل التي تبدو مستقلة، واحتلت المرأة الوظائف التقليدية المحددة، بينما احتل الرجل الوظائف الرئيسية المتعددة، وتجاهلت الأعمال الأدبية والعلمية والفلسفية والبطولية للمرأة، في حين ظهر دور الرجل واضحاً في هذه المجالات، ولم يتم تفعيل اللغة بصورة جندرية محايدة ومنهجية. وأوصت الدراسة بتفعيل دور النظام التعليمي في تعزيز الصورة الإيجابية للمرأة وتعزيز مكانتها في الأسرة والمجتمع، ودورها في التنمية الاجتماعية، وتمثيلها في جميع المؤسسات، لتزيل مظهر التمييز بين الجنسين مع مراعاة الأولويات وضمان مشاركة كلا الجنسين في القطاعين الخاص والعام.

6- وترى دراسة (حوسو، 2009) أن المناهج والكتب الدراسية يمكن أن تلعب أدواراً عديدة في عملية تمكين المرأة، ومنها ما يلي: التمكين المعرفي: من خلال تنمية التفكير العقلاني الذي يمكن الفتاة المتعلمة من الوصول إلى النتائج المنطقية لحل المشكلات، وتشجيع دخول الفتيات إلى تخصصات معرفية تُعتبر حكراً على الذكور مثل العلوم والرياضيات. التمكين الاقتصادي ورفع الإنتاجية: وذلك بترسيخ اتجاهات العدالة والمساواة في فتح فرص العمل أمام الرجل والمرأة، وتعريف الطلبة بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال استقلال الذمة المالية للمرأة، وتعديل الاتجاهات المجتمعية السلبية نحو إعطاء المرأة نصيبها من الإرث. التمكين في الحقوق والتشريعات: من خلال توعية المرأة بحقوقها في أحوالها الاجتماعية كافة، وتبصيرها بالتعديلات التي تطرأ عليها، وتطبيق الرجل والمرأة لمقتضيات الحقوق التي تكفلها الشريعة الإسلامية. التمكين الاجتماعي: ترسيخ دعائم الديمقراطية في الحقوق والواجبات وإعادة النظر في أدوارها في الأسرة والبيت.

7- وأوصت دراسة المعمري (2009) التي حملت عنوان "صورة المرأة في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف 5-10 من التعليم الأساسي في سلطنة عمان"، بضرورة العرض المتوازن لصورة المرأة عبر الكتب الدراسية.

8- وهدفت دراسة فرج (2006)التي جاءت تحت عنوان "صورة المرأة في منهج التاريخ بالصف الأول الثانوي؛ دراسة تقويمية"، إلى التعرف على الخصائص والصفات والأدوار والمكانة الخاصة بالمرأة كما يطرحها كتاب التاريخ في مصر، هذا إضافة إلى التعرف على حقوق المرأة في المواثيق والدساتير الدولية والمحلية، والتعرف على الصورة المقدمة عن المرأة في مضمون كتاب التاريخ في ضوء إشكاليات المرأة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال دراستها التحليلية النقدية، غياب صورة المرأة الفرعونية في كتاب التاريخ للصف الأول الثانوي، وأن الكتاب لم يكن موضوعياً لأنه لم يوضح أدوار المرأة ومكانتها ومدى مشاركتها في بناء الحضارة المصرية القديمة، واكتفى ببعض الإشارات البسيطة التي حجمت دور المرأة في إطار الأسرة فقط. وأوصت الدراسة بالمراجعة الشاملة للمناهج الدراسية في مختلف المراحل، وبالتحليل والتقويم، والعمل على إدراج قضايا المرأة في المناهج الدراسية، وربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتحقق من خلال المشاركة الفعالة للرجل والمرأة، لمصلحة التطوير والعمل على تضمين المناهج الدراسية بالإنجازات التي حققتها المرأة، والعمل على تمثيلها بنسبة عادلة وبشكل يتلاءم مع صورتها ومكانتها.

9- حيث قامت الباحثة العسالي بإعداد دراسة (2006) عن، "صورة المرأة في كتب التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في المنهاج الفلسطيني". وهدفت الدراسة إلى معرفة صورة المرأة وكيفية تناولها في كتب التربية المدنية لصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في المنهاج الفلسطيني. أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة كانت ممثلة، ولكن بشكل عشوائي وغير منهجي في منهاج التربية المدنية للصف السابع وحتى التاسع الأساسي. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنوعية تمثيل المرأة وإخراجها من حيز النمطية، وضرورة حرص القائمين على المناهج بمراعاة توزيع المهن بعدالة بين الرجل والمرأة بما يتمشى وواقع المجتمع إلى حد ما، وزيادة الجهود لتقييم وتحليل المناهج الفلسطينية للعمل على تعزيز نقاط القوة فيها، وعلاج مواطن الضعف أينما وجدت.

10- استخدم طايع في دراسته (2005)التي جاءت تحت عنوان "أدوار النوع الاجتماعي والقيم المتصلة في كتب التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية" منهج تحليل المحتوى، واستخدم الكلمة، والجملة، والصورة، والرسم كوحدة للتحليل، وأعد لذلك ثلاث بطاقات للتحليل، الأولى خاصة بالأدوار والقيم المتصلة بها، والثانية لتحليل الأدوار التي تحملها الصور والرسوم الإيضاحية، والثالثة لتحليل لغة خطاب الكتب المدرسية. فظهر تفوق تكرار وحدات تحليل النوع الاجتماعي الذكوري في جميع مجالات النشاط الإنساني الاجتماعي والسياسي والتعليمي، وارتفعت تكرارات أدوار النوع الاجتماعي الأنثوي في مجال واحد فقط هو المجال الأسري، وإن كان بنسبة أقل من الدور الذكوري في المجال نفسه، ويظهر تفوق الرجل بشكل أكثر وضوحاً في الأدوار العامة، وفي مقدمتها الأدوار السياسية والتعليمية والعسكرية، وبأدوار الطبيب والشاعر والقاضي، وحصلت المرأة في كل هذه الأدوار على نسب ضئيلة من تكرارات وحدات التحليل، وكذلك كانت أدوار النوع الاجتماعي المعبر عنها في هذه الصور والرسوم هي، في الأغلب، أدوار للنوع الاجتماعي الذكوري.

11- أظهرت دراسة الجرباوي والسعافين (2004)"النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية الفلسطينية" نتائج تحليل الكتب الدراسية التي تجلت في سيادة التعابير اللغوية الذكورية على التعابير الأنثوية المستخدمة في كتب العينة، وظهور المرأة في أدوار وأنشطة محدودة خارج البيت، وتكريس الصورة النمطية للأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتخبط في استخدام اللغة الدالة على النوع الاجتماعي، وتجاهل التراث العلمي والأدبي والسياسي للمرأة. وأوصت الدراسة بضرورة تحديد نسبة مئوية تضمن تحقيق العدالة في تمثيل النوع

الاجتماعي في الكتب المدرسية، وتجسيد واقع المرأة التاريخي والنضالي والعلمي عبر النصوص والصور التي يجدر أن يتعرض لها الطلبة الفلسطينيون كي تكون جزءاً متكاملاً مع عناصر البنية والمعرفية الثقافية الأخرى المساهمة في بناء شخصية المواطن الصالح.
وأبرزت نتائج تحليل دراسة "صورة المرأة في كتب اللغة العربية للمرحلة الأساسية الأولى في فلسطين" (2015) للباحث دحلان، أن التحيز واضح لصالح الرجل في تأليف الكتب، وبلغت نسبة الموضوعات الخاصة بالمرأة (16%) مقابل (84%) للرجل.
12- وهدفت دراسة شتيوي (2003)التي جاءت بعنوان "الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن" إلى التعرف على كيفية عرض الأدوار الجندرية في المناهج من ناحية حجمها وطبيعتها، وكذلك التعرف إلى الصور النمطية للذكور والإناث كما تعكسها الكتب المدرسية. واستخدم الباحث منهج تحليل المحتوى لتحليل النصوص الواردة في الكتب، وإعداد جداول لحساب التكرارات والنسب المئوية للأدوار الجندرية في الكتب المدرسية. وأظهرت نتائج الدراسة سيطرة الأدوار الذكورية على معظم الأدوار الجندرية الواردة في الكتب، وهناك مجالات انعدم فيها وجود المرأة كالمجال السياسي والأعمال المهنية. وبشكل عام، فإن الكتب المدرسية ما زالت تعرض صورة تقليدية للمرأة، وبشكل غير متوازن، وبدرجة أقل من الواقع الذي وصلت إليه المرأة في الأردن. وأوصت الدراسة بأن تتركز الدراسات فيما يخص المرأة على الأعمال الحرة، ووجودها في المجال السياسي، والأعمال المهنية المتخصصة، وأن تعرض الكتب المدرسية صور للمرأة بشكل متوازن، وبدرجة توازي الواقع الذي وصلت إليه المرأة في الأردن.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

1- تبرز دراسة بيراندجي وأميني (Birandiji & Amini,2012) ، كأبرز الدراسات التي تحلل الكتب المدرسية من منظور النوع الاجتماعي، وجاءت تحت عنوان "التحيز على أساس النوع الاجتماعي في كتب اللغة الإنجليزية في المدارس الثانوية في إيران". وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى التحيز القائم على أساس النوع الاجتماعي في الكتب المعدة لتدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الثانوية في إيران. وأظهرت نتائج الدراسة أن التحيز للرجال لا يزال ظاهراً بوضوح في تلك الكتب، ويتضح هذا في النسبة المتدنية لظهور النساء في النصوص والرسوم، وتقديم كتابة أسماء أو ضمائر الذكور على الإناث في الجمل، كما يظهر التحيز بشكل أوضح في المهن.
2- وهدفت دراسة جود لانجا وموكا (Godlaneja& Mocha 2012) إلى الكشف عن مدى استجابة المناهج وحساسيتها لقضايا النوع الاجتماعي في زمبابوي من حيث طبيعة محتوى الكتب المدرسية وطرق التدريس، ومدى رصد كتب التاريخ والأدب وغيرها لنظرية البطل والبطلة في نصوصها ومدى رصد دور كل من الرجل والمرأة من خلال هذه المناهج، تم تحليل نص الوثائق التعليمية في زيمبابوي للمرحلة الثانوية لمواد الإنجليزي والرياضيات، والتاريخ واستخدمت المقابلات المتعمقة لتكمل البيانات التي تم جمعها من خلال تحليل الخطاب في المناهج التعليمية، أظهرت المناهج المدرسية في زيمبابوي صورا نمطية للنساء قد تكون ظهرت دون وعي ومنهجية إلا أنها تعزز الصور الدونية للمرأة بالإضافة إلى ظهور واضح للذكور وإغفال للمرأة، وأظهر تحليل محتوى كتب التاريخ إعطاء الرجال مكانة بارزة في تاريخ زيمبابوي، أما نتائج المقابلات المعمقة فقد أكدت على أن المناهج الدراسية في زمبابوي تعزز الفوارق بين الجنسين والتي تعزز سيطرة الذكور على حساب الإناث، وقد أوصت الدراسة بضمان مخاطبة احتياجات الأفراد الحساسة للنوع الاجتماعي ويعالج على أعلى بالإضافة إلى إدماج الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي في مرحلة ما قبل وأثناء الخدمة المعلمين.
3- كما هدفت دراسة يانج ، (Yang (2011)إلى معرفة ما إذا كانت الصورة النمطية والتحيز الجنسوي ما يزال سائداً في سلسلة كتب اللغة الإنجليزية، حللت الدراسة محتوى كتب اللغة الإنجليزية الصادرة حديثا والمخصصة للصف الأول الابتدائي في هونج كونج، استخدم الباحث منهج تحليل المحتوى، قد أوضحت النتائج أن كلاً من الذكور والإناث ممثلين بشكل متساو في المحتوى، وكذلك الحال عند الحديث عن المشاركة في الأنشطة، وتبدو صورة الإناث أكثر وضوحاً في الرسوم التوضيحية، وبالرغم من أنه يتم ذكر أسماء الذكور أولاً في الجمل التي يرد فيها أسماء لكلا الجنسين فإن تلك الكتب تخلصت مما كان سائداً في الكتب السابقة من هيمنة الأدوار الذكورية أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات أخرى على كتب المرحلة الابتدائية وإجراء مقابلات مع مؤلفي الكتب للوصول إلى استنتاجات والتأكد من أن مؤلفي الكتب المعاصرين أكثر وعياً فيما يتعلق بتجنب التنميط والتحيز الجنسوي في المحتوى أو الرسوم التوضيحية الواردة في الكتب المدرسية.
4- وتهدف أيضًا دراسة جاكي وكولنس(Jackie &Collins, 2010) إلى التحقق من مدى انعكاس الوعي الحادث مؤخرا فيما يتعلق بمسألة) الجندر (النوع الاجتماعي فيما يتعلق بمحتوى كتب اللغة الإنجليزية، تم إجراء المقارنة بين عشرة كتب مقررة في مناهج اللغة الانجليزية للمرحلة المتوسطة في استراليا وعشرة كتب مثيلة في هونج كونج، حيث تم اختيار ثلاثة فصول من كل كتاب بشكل عشوائي، اتبع الباحثان منهج تحليل المحتوى، وتم إعداد قائمة لحصر التكرارات المتعلقة بما يلي) الشخصيات، والأدوار والمهن والضمائر(، لم تُظهر نتائج الدراسة فروقاً بين مجموعتي الكتب الصادرة في هونج كونج أو استراليا فيما يتعلق بارتباط المرأة بالأدوار النمطية التقليدية، وبظهورها متسمة بصفات الضعف والشخصية الأكثر سلبية مقارنة بالرجل.
5- كما هدفت دراسة شومان (Schoeman 2009) إلى معرفة إذا ما كانت كتب التاريخ الصادرة بعد عام) 1994 عام (إنهاء حقبة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا (تعكس المبادرة الخاصة بمساواة النوع الاجتماعي الصادرة عام 1994 تكونت عينة الدراسة من مجموعة مكونة من أربعة معلمين، وثلاث معلمات من القائمين على تدريس كتب التاريخ للصف العاشر، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي، وقامت بإجراء مقابلات مع عينة الدراسة، واستطلاع آرائهم حول قضايا النوع الاجتماعي في كتب التاريخ، ثم عرضت قائمة على عينة الدراسة، وتشكلت تلك القائمة من ثلاثة جداول تدور حول المحاور التالية : تمثيل النوع الاجتماعي في الكتب بما في ذلك الصور المقاطع المخصصة للنساء المشاركة في التأليف، الصورة النمطية للمرأة، الشخصيات الواردة في محتوى الكتب المشاركة في الأنشطة، توصلت الباحثة إلى نتيجة تفيد أنه بالرغم من المبادرة السابقة فقد احتفظ الرجل بدوره التاريخي في عينة الكتب المذكورة،

وترى الباحثة أنه بالرغم من أن الرجل له دور أكثر وضوحاً وحضوراً من المرأة في تاريخ جنوب أفريقيا، فإن هناك فرصة لتضمين الأنشطة اليومية الاعتيادية التي يبدو دور المرأة واضحاً فيها أو يمكن تضمين دورها كشريك في صنع القرار مع الرجل.

6- وهدفت دراسة الباحثة إسين (2007) "التمييز على أساس الجنس في الكتب المدرسية الصادرة في إطار عملية الإصلاح التربوي في تركيا" إلى تحليل الكتب الصادرة في تركيا في إطار عملية الإصلاح التربوي، وذلك في ضوء تمثيل النوع الاجتماعي في تلك الكتب. استخدمت الباحثة المنهج التحليلي بشقيه الكمي والكيفي، حيث أعدت جداول تضمنت المحاور التالية: الأدوار التقليدية للنساء، اشتراك الرجال في العناية بالأطفال، النساء والرجال في أماكن العمل، نساء في أماكن خارج العمل والمنزل: الشارع، السوق، الحدائق، السينما،...، رجال يؤدون مهام منزلية، نساء ورجال في مواقع السلطة. وبعد تحليل الكتب في ضوء تلك المحاور، قامت الباحثة بالتحليل الكيفي الذي تطرق إلى بعض النقاط التي لم يتضمنها التحليل الكمي، ومنها: عدم المساواة في الأدوار الاجتماعية، السيطرة الأبوية في المنزل، التمييز بين الجنسين في ممارسة الأنشطة. وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن الكتب المعدة حديثاً لا تختلف عن سابقتها فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، وأن تلك الكتب لا تتضمن القيم المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي، وتفتقد إلى غرس الوعي لدى الطلبة بتلك القضايا.

7- وهدفت دراسة ناكامورا (Nakamura ،2002) إلى الكشف عن صورة المرأة في كتب اللغة الإنجليزية في المدارس الثانوية في اليابان وتكونت عينة الدراسة من القصص الواردة في كتب اللغة الإنجليزية للمدارس الثانوية في اليابان واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وعمدت إلى التحليل الكمي والكيفي لمحتوى الكتب من منظور الحركة النسوية المعاصرة وأعدت قائمة خاصة لدراسة مدى تمثيل ووضوح صورة الرجل مقارنة بصورة المرأة في القصص الواردة في محتوى الكتب، وأظهرت نتائج الدراسة تركيز القصص الواردة في المحتوى على صورة الرجل بشكل بارز ، ويظهر في تلك القصص متسما بصفات المغامرة والقوة والحنان والطموح والانجاز ، بينما تظهر المرأة خائفة وغير جديرة بالثقة وحزينة وبالنسبة للقصص التي من الممكن ان تشجع المساواة بين الجنسين فإن هناك خمس قصص فقط تظهر فيها المرأة تتحدى الصعاب وتقوم بأدوار غير تقليدية.

منهجية الدراسة: ويتكون مجتمع الدراسة من (معلمي ومعلمات) في مدارس محافظة عدن، اختيرت العينة بالطريقة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفرادها (100) فرداً، وبنسبة (100%) واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي، وكانت أداة الدراسة (الاستبانة).

عينة الدراسة: كانت عينة الدراسة من الذكور بلغ عددهم 40 فردًا، ويشكلون ما نسبته 40.0% من إجمالي العينة. بينما عينة الدراسة من الإناث بلغ عددهن 60 فردًا، ويشكلن ما نسبته 60.0% من الإجمالي، الذي هو 100 فرد، كما هو موضح في جدول(1). وهذا يعني أن توزيع العينة كان متوازنًا إلى حد ما بين الجنسين، مع وجود عدد أكبر عند الإناث مقارنة بالذكور. أما توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي فكان متنوعًا بين مختلف المستويات التعليمية، كما هو موضح في جدول (2)، مع وجود تباين في النسب المئوية بينها.

بلغ عدد الحاصلين على الثانوية العامة 20 فردًا، ويشكلون ما نسبته 20.0% من إجمالي العينة. يُظهر هذا أن الثانوية العامة كانت الأساس التعليمي لعدد قليل من الأفراد في العينة، مما يُبرز تباينًا في الخلفية التعليمية. في المقابل، بلغ عدد الحاصلين على الدبلوم العالي 23 فردًا، ويمثلون 23.0% من الإجمالي. هذه النسبة تبرز أهمية الدبلوم العالي في تكوين العينة، حيث يُعتبر أحد المؤهلات التعليمية الوسطى التي تفتح أبوابًا للفرص الوظيفية. أما الأفراد الحاصلون على البكالوريوس، فبلغ عددهم 49 فردًا، ويشكلون النسبة الأكبر وهي 49.0%، في حين أن عدد الحاصلين على درجة الماجستير بلغ 8 أفراد فقط، ما يُعادل 8.0% من الإجمالي. وهذا يشير إلى أن أفراد العينة يغلب عليهم الحاصلون على درجة البكالوريوس، مع تمثيل متوازن نسبيًا للحاصلين على المؤهلات الأدنى (الثانوية العامة والدبلوم العالي)، ووجود تمثيل محدود للحاصلين على درجة الماجستير.

جدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع الاجتماعي

م	النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
1	ذكر	40	40.0%
2	أنثى	60	60.0%
الإجمالي		100	100.0%

جدول (2) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
1	ثانوية عامة	20	20.0%
2	دبلوم عالي	23	23.0%
3	بكالوريوس	49	49.0%
4	ماجستير	8	8.0%
الإجمالي		100	100.0%

تحليل البيانات الإحصائية: ولتفصيل نتائج التحليل الإحصائي لتقديرات عينة الدراسة حول إدماج قضايا النوع الاجتماعي داخل مناهج التعليم الأساسي، بحسب المجالات الأربعة المشمولة بالدراسة، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لتقديرات عينة الدراسة حول مستوى إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم الأساسي، وكانت النتيجة موضحة بالجدول الآتي:

جدول (3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لتقديرات عينة الدراسة حول إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم الأساسي

م	فقرات إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم الأساسي	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	مستوى الإدماج
4	تقدم المناهج أمثلة عن شخصيات قيادية من كلا الجنسين في مجالات متعددة (السياسة، العلوم، الأدب، والرياضة)	1	2.54	1.058	50.8	ضعيف
8	تتضمن المناهج موضوعات تتناول العدالة بين الجنسين وحقوق الإنسان	2	2.38	1.117	47.6	ضعيف
5	تتجنب المواد التعليمية الصور النمطية المرتبطة بالأدوار التقليدية للجنسين (مثل تصوير الرجال كقادة والنساء كراعيات)	3	2.37	1.261	47.4	ضعيف
11	تراعي المناهج في الأمثلة والتطبيقات العملية مفاهيم النوع الاجتماعي وتنوع الخبرات والاهتمامات	4	2.35	1.158	47	ضعيف
6	تراعي الأنشطة التعليمية مفاهيم النوع الاجتماعي بحيث تلبي احتياجات التلاميذ والتلميذات وتشجع على المشاركة المتساوية وبصورة شاملة	5	2.35	1.192	47	ضعيف
10	تعزز المحتويات التعليمية مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والعمل لكلا الجنسين	6	2.34	1.199	46.8	ضعيف
12	توفر المناهج فرصاً متساوية للتعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار لكلا الجنسين	7	2.29	1.104	45.8	ضعيف
9	تراعي التمارين والواجبات المنزلية العدالة في الأدوار بين الجنسين (تلاميذ وتلميذات)	8	2.28	1.016	45.6	ضعيف
13	يتم تقييم أداء المتعلمين من قبل المعلمين بشكل عادل ودون تحيّز مبني على أساس النوع الاجتماعي	8	2.29	1.122	45.8	ضعيف
3	تعكس النصوص التعليمية في القصص التي تتناولها الكتب أمثلة متساوية بين النساء والرجال	9	2.28	0.965	45.6	ضعيف
7	تراعي الوسائل التعليمية المستخدمة التوازن في تمثيل دون تحيّز على أساس النوع الاجتماعي.	9	2.08	0.981	41.6	ضعيف
1	يعكس محتوى المناهج الدراسية التوازن في عرض الأدوار الاجتماعية والمهنية لكلا الجنسين	10	1.89	0.803	37.8	ضعيف
2	تتضمن الصور والرسومات التوضيحية في الكتب المدرسية تمثيلاً متساوياً للذكور والإناث في مختلف المواقف والأنشطة	11	1.87	0.884	37.4	ضعيف
	إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم الأساسي إجمالاً		2.25	0.592	45	ضعيف

يوضح الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لتقديرات عينة الدراسة التي تم إجراؤها حول إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم الأساسي. يظهر الجدول احتواءه على (13) فقرة، مما يعكس تنوع المعايير المستخدمة في قياس إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مختلف المواد الدراسية. تشير النتائج بشكل عام إلى ضعف مستوى الإدماج المتحقق، حيث أن المتوسط الحسابي الإجمالي بلغ (2.25) بينما كان الانحراف المعياري (0.592) مع وزن مئوي قدره (45%). هذا يشير بوضوح إلى الحاجة الماسة إلى بذل جهود إضافية من قِبل القائمين على تصميم المناهج التعليمية، ويمكن تحليل وتفسير كل فقرة في الجدول على النحو التالي:

الفقرة التي نصت على "تقدم المناهج أمثلة عن شخصيات قيادية من كلا الجنسين في مجالات متعددة (مثل السياسة، العلوم، الأدب، والرياضة)" قد حصلت على المرتبة الأولى بمستوى إدماج ضعيف، حيث نالت متوسطاً حسابياً بلغ (2.54) مع انحراف معياري قدره (1.058) ووزن مئوي يبلغ (50.8%). تشير هذه النتيجة إلى أهمية بالغة تكمن في عرض أمثلة متنوعة لشخصيات قيادية تنتمي إلى كلا الجنسين، حيث تلعب هذه الأمثلة دوراً مهماً في تعزيز وعي الطلاب حول المساهمات القيمة والمتنوعة التي تحققها كلا الفئتين، بما يسهم لاحقاً في تشكيل تصورات إيجابية حول الأدوار القيادية. ومع ذلك، وكما تشير هذه الأرقام، فإن هذا المستوى من الإدماج يعكس ضعفاً مستمراً في توفير أمثلة شاملة ومتكاملة تمثل كلا الجنسين بصورة متوازنة. وهذا الأمر يؤثر بشكل سلبي على التلاميذ والتلميذات، الذين هم بأمس الحاجة لرؤية أدوار قيادية متوازنة يمكنهم من فهم كيفية التفاعل مع تلك النماذج، مما يعزز قدراتهم على استلهام الطموحات وتحقيق النجاح المستقبلي في مجالاتهم المختارة. وبالتالي، فإن هذا الأمر يتطلب إعادة تقييم شاملة للمحتوى الدراسي وتعزيزه بأمثلة أكثر تنوعًا وتمثيلاً للجميع.

الفقرة التي نصت على "تتضمن المناهج موضوعات تتناول العدالة بين الجنسين وحقوق الإنسان"، فقد احتلت المرتبة الثانية بمستوى إدماج ضعيف، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره (2.38) مع انحراف معياري (1.117) ووزن مئوي يصل إلى (47.6%). تشير هذه النتيجة إلى ضعف بدرجة ملحوظة في إدماج موضوعات حقوق الإنسان وقضية العدالة الجندرية ضمن المناهج الدراسية. فعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لتلك المواضيع في بناء وعي متكامل لدى الطلاب وتعليمهم قيم العدالة والمساواة في المجتمع، إلا أن هذه النتيجة تُظهر بوضوح نقصاً في تناول هذه القضايا بشكل عميق وكافٍ. لذلك، يصبح من الضروري أن تتوجه المناهج بشكل أكثر وضوحاً وحيوية لتسليط الضوء على هذه القضايا وتعزيزها بمحتويات جديدة، تشمل دروسًا تفاعلية ونشاطات عملية تسهم في تشكيل رؤية ناضجة وعميقة لدى الطلاب حول العدالة بين الجنسين.

الفقرة التي نصت على "تتجنب المواد التعليمية الصور النمطية المرتبطة بالأدوار التقليدية للجنسين (مثل تصوير الرجال كقادة والنساء كراعيات)" كانت في المرتبة الثالثة بمستوى إدماج ضعيف، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره (2.37) مع انحراف معياري (1.261) ووزن مئوي يُقدر بـ (47.4%). توضح هذه النتيجة أنها تعكس عدم القدرة على التخلص كلياً من الصور النمطية التي تحدد أدواراً تقليدية ورائجة لكل من الذكور والإناث. إن استمرار هذه الصور النمطية في المواد التعليمية يساهم بشكل فعّال في ترسيخ مفاهيم مسبقة لدى الطلاب، والتي تُبنى على تلك الأدوار التقليدية، مما يعتبر عائقاً أمام تقديم صورة أكثر تنوعاً ومرونة حول الأدوار وتنوع الفرص المتاحة بين الجنسين. لذا من المهم العمل على تحطيم هذه الصور من خلال مناهج متطورة وتقديم نماذج تعليمية مغايرة تعكس التنوع الحقيقي للأدوار في المجتمع المعاصر، حيث يساعد ذلك الطلاب على تطوير تصورات اجتماعية إيجابية حول أنماط حياة مختلفة.
الفقرة التي نصت على "تراعي المناهج في الأمثلة والتطبيقات العملية مفاهيم النوع الاجتماعي وتنوع الخبرات والاهتمامات"، فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمستوى إدماج ضعيف أيضاً. حيث سجلت متوسطاً حسابياً قدره (2.35) مع انحراف معياري (1.158) ووزن مئوي يصل إلى (47%). تُظهر هذه النتيجة وجود ضعف ملحوظ في مراعاة تطبيق مفاهيم النوع الاجتماعي في الأمثلة العملية المقدمة ضمن المناهج الدراسية. لذا أصبح من المهم جداً تعزيز هذا الجانب من خلال تضمين أمثلة عملية تعكس التوازن بين الخبرات المختلفة للجنسين، مما يعزز من فهم الطلاب لتنوع القدرات والفرص المتاحة للجميع في مختلف المجالات، ويعطي الفرصة للرؤية الكاملة حول كيفية تفاعل الأدوار المختلفة مع السياقات المجتمعية. الفقرة التي نصت على "تراعي الأنشطة التعليمية مفاهيم النوع الاجتماعي بحيث تلبي احتياجات التلاميذ والتلميذات وتشجع على المشاركة المتساوية وبصورة شاملة"، فقد احتلت المرتبة الخامسة بمستوى إدماج ضعيف أيضاً، حيث نالت متوسط حسابي قدره (2.35) مع انحراف معياري قدره (1.192) ووزن مئوي يُقدر بـ (47%). تُظهر هذه النتائج بشكل مباشر وجود فجوة واضحة في تصميم الأنشطة التعليمية الملائمة والملهمة التي يمكن أن تستوعب جميع التلاميذ وتؤدي إلى تشجيعهم على المشاركة المتساوية بينهم من الجنسين. فإن تحسين تصميم الأنشطة التعليمية بما يتيح فرصًا متوازنة وملائمة للمشاركة سيؤدي إلى تعزيز المساواة بين التلاميذ والتلميذات في العملية التعليمية، وهو ما يعد خطوة أساسية نحو تحقيق بيئة تعليمية أكثر عدالة وشمولية، تعكس فعلاً تنوع الفئات بين الطلاب. الفقرة التي نصت على "تعزز المحتويات التعليمية مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والعمل لكلا الجنسين"، فقد جاءت في المرتبة السادسة بمستوى إدماج ضعيف، حيث حصلت على متوسط حسابي (2.34) مع انحراف معياري (1.199) ووزن مئوي يصل إلى (46.8%). يُعتبر مبدأ تكافؤ الفرص عنصراً أساسياً يساهم في تحقيق العدالة المجتمعية، غير أن المناهج الحالية لم تستفد بالكامل من هذا المبدأ في تقويم المشاركة الفعلية للجنسين، ويفتقر كل من التعليم النظري والعملي في بعض الأحيان لسياسات واضحة لتحقيق هذا الهدف. مما يدل على أهمية تعزيز هذا الجانب في المناهج التعليمية بما ينعكس إيجابياً على تجربة التعلم والتفاعل بين التلاميذ وكلا الجنسين في إطار العمل والتعليم. الفقرة التي نصت على "توفر المناهج فرصاً متساوية للتعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار لكلا الجنسين"، فقد حصلت على متوسط حسابي (2.29) مع انحراف معياري (1.104) ووزن مئوي (45.8%). وتحتل هذه الفقرة المرتبة السابعة بمستوى إدماج ضعيف، مما يُعكس وجود ضعف في تمكين الطلاب والطالبات من المشاركة والتعبير المتساوي والصريح عن آرائهم، خاصة في المواضيع التي تساهم في تعزيز مهارات صنع القرار لديهم وفي المجتمع ككل، مما يتطلب تنمية التفكير النقدي لديهم وتوفير منصات للمشاركة الفعالة. الفقرة التي نصت على "تراعي التمارين والواجبات المنزلية العدالة في الأدوار بين الجنسين (تلاميذ وتلميذات)"، فقد جاءت في المرتبة الثامنة بمستوى إدماج ضعيف أيضاً، حيث سجلت متوسطاً حسابياً (2.28) مع انحراف معياري (1.016) ووزن مئوي (45.6%). توضح هذه النتيجة أن الواجبات الدراسية والتمارين لا تأخذ في الاعتبار العدالة والمساواة في توزيع الأدوار بين الجنسين، مما يُبرز حاجة ملحة إلى تصميم الواجبات والتمارين لتهيئة الظروف التي تدفع نحو تعزيز المهارات والقدرات بالتساوي بين الطلبة، فقيمة العدالة في هذا السياق ليست فقط تجهيز الطلاب بمعلومات، بل أيضاً تعزيز تجربتهم التعليمية بشكل متساوي. الفقرة التي نصت على "يتم تقييم أداء المتعلمين من قبل المعلمين بشكل عادل ودون تحيّز مبني على أساس النوع الاجتماعي"، فهي تعكس أيضاً مستوى إدماج ضعيف، حيث حصلت على متوسط حسابي (2.29) مع انحراف معياري (1.122) ووزن مئوي (45.8%). وهذا يدل على الحاجة الملحة لمعالجة إمكانية التحيز عند تقييم أداء الطلاب من قبل المعلمين، حيث ينبغي التأكيد على أن التقييمات يجب أن تعتمد على القدرة الفعلية للمتعلمين ومن دون اعتبار لجنسهم، مما يساهم في توفير بيئة تعليمية أكثر إنصافًا وتمكين الطلاب من الوصول إلى إمكانياتهم الحقيقية. الفقرة التي نصت على "تعكس النصوص التعليمية في القصص التي تتناولها الكتب أمثلة متساوية بين النساء والرجال"، فإنها جاءت في المرتبة التاسعة بمستوى إدماج ضعيف، حيث سجلت متوسط حسابي (2.28) مع انحراف معياري (0.965) ووزن مئوي (45.6%). توضح هذه النتيجة أن النصوص التعليمية الحالية لا توفر أمثلة متوازنة بشكل كافٍ بين النساء والرجال، مما يُبرز حاجة ماسة لتقديم نصوص تعليمية تعكس التنوع الجندري وتعزز من فهم الطلاب للأدوار المختلفة وأهمية كل منها في المجتمع. الفقرة التي نصت على "تراعي الوسائل التعليمية المستخدمة التوازن في تمثيل دون تحيّز على أساس النوع الاجتماعي" حصلت على المرتبة الحادية عشرة بمستوى إدماج ضعيف، حيث حصلت على متوسط (2.08) مع انحراف معياري (0.981) ووزن مئوي (41.6%). تعكس هذه النتائج الافتقار إلى تصميم الوسائل التعليمية بطريقة تعزز توازناً عاطفياً بين الجنسين، مما يتطلب إعادة التفكير في كيفية تقديم المحتوى التعليمي والمعلومات بطرق شاملة للجميع. الفقرة التي نصت "يعكس محتوى المناهج الدراسية التوازن في عرض الأدوار الاجتماعية والمهنية لكلا الجنسين"، فقد جاءت في المرتبة الثانية عشرة بمستوى إدماج ضعيف، حيث سجلت متوسطاً حسابياً (1.89) مع انحراف معياري (0.803) ووزن مئوي (37.8%). هذه النتائج تشير إلى وجود نقص ملموس في تمثيل الأدوار الاجتماعية والمهنية بصورة متوازنة، مما يستدعي دراسة جديدة تهدف إلى إعادة تقييم المناهج والمحتوى التعليمي لمراعاة التنوع وتحقيق العدالة الاجتماعية بصورة فعالة.

أخيراً، الفقرة التي نصت "تتضمن الصور والرسومات التوضيحية في الكتب المدرسية تمثيلاً متساوياً للذكور والإناث في مختلف المواقف والأنشطة"، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، حيث سجلت متوسطاً حسابياً (1.87) مع انحراف معياري (0.884) ووزن مئوي (37.4%). تعكس هذه النتائج غالبية ضعف التوازن الجندري في الرسومات التوضيحية والمحتويات البصرية المقدمة في الكتب المدرسية، والتي تعكس قصوراً في الفهم العام حول أهمية تمثيل جميع الفئات في المحتوى التعليمي بشكل عادل، مما يتطلب تحسينًا ملحوظًا لكي تعكس تنوع وتمثيل الجنسين بشكل فعّال ومحترم.

وباختصار، تشير النتائج إلى أن إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم الأساسي لا يزال ضعيفًا للغاية. يتطلب ذلك مراجعة شاملة للمحتوى التعليمي وتصميم المناهج، بالإضافة إلى تطوير سياسات تدعم المساواة بين الجنسين في التعليم بشكل فعّال. يجب التركيز على توفير تدريب مستمر للمعلمين وتعزيز المواد التعليمية لضمان تمثيل متوازن وعادل للجميع، مما يساهم في تحسين النظام التعليمي بشكل عام ويعزز من نجاح الطلاب في المستقبل.

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

الاستنتاجات: استنادًا إلى ما ورد في تحليل النتائج في الفصل الرابع، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

- التقييم الدوري للمناهج يتضمن معايير تتعلق بإدماج مفاهيم النوع الاجتماعي، لضمان الالتزام بتحقيق المساواة في التعليم وتقديم فرصة للجميع لتحقيق إمكاناتهم.
- ضرورة إدراج موضوعات تتعلق بالعدالة بين الجنسين وحقوق الإنسان بشكل أعمق في المناهج، مما يساعد على بناء وعي متكامل لدى الطلاب وتعليمهم قيم التسامح والاحترام.
- إدماج القصص والنماذج الإيجابية التي تسهم في تعزيز المحتوى المتعلق بقصص النجاح للنساء والفتيات في مجالات متعددة، مثل التعليم والعمل، في إلهام الطلاب وتعزيز فهمهم لأهمية العدالة والمساواة. ينبغي تضمين هذه القصص في المناهج التعليمية والممارسات الصفية.
- تعكس النتائج ضعفًا واضحًا في إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية، وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير محتوى المناهج ليشمل هذه القضايا بشكل منهجي ومؤثر.
- أظهرت النتائج أيضًا أن قضايا تعليم الفتاة لم يتم معالجتها بشكل ملحوظ في المناهج الدراسية، مما يترتب عليه الحاجة إلى تعزيز الممارسات التعليمية التي تركز على تمكين الفتيات وضمان تكافؤ الفرص لهن.
- يُظهر التحليل أن مناهج التعليم الأساسي لا تزال تواجه تحديات في إدماج موضوعات العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين بشكل متكامل، مما يضعف قدرتها على تحقيق هذه المبادئ عمليًا.
- أشارت النتائج إلى أن سلوكيات المعلمين والإداريين تتسم بالضعف تجاه تبني وتنفيذ قيم ومفاهيم النوع الاجتماعي، ما يستدعي الحاجة إلى برامج تدريبية فعالة لتحسين هذه السلوكيات.
- تؤكد النتائج أهمية تصميم برامج تدريبية مستمرة للمعلمين والإداريين، بهدف تعزيز إدماج قضايا النوع الاجتماعي بشكل فعّال في الفصول الدراسية والبيئة المدرسية.
- تشير النتائج إلى ضرورة تحسين الأداء التعليمي والإداري لضمان بيئة تعليمية تحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، مما يدعم نجاح جميع الطلاب.
- هناك حاجة ملحة لدعم التوعية والتدريب الموجه للمعلمين والإداريين لضمان تنفيذ مفاهيم النوع الاجتماعي في بيئات التعلم بشكل فعّال.
- تعكس النتائج ضرورة سد الفجوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في التعليم الأساسي، بهدف تحقيق بيئة تعليمية شاملة تعزز النمو والتطور المتكافئ لجميع الطلاب.
- تعكس النتائج الحاجة الملحة لإعادة هيكلة المناهج الدراسية وسياسات التعليم بشكل يضمن إدماج قضايا النوع الاجتماعي وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لجميع الطلاب والطالبات.
- متغير النوع الاجتماعي له تأثيرات متفاوتة في مجالات إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المناهج التعليمية. بينما تم ملاحظة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعض المجالات، لم تظهر فروق في مجال إدماج النوع الاجتماعي في سلوكيات الإدارة المدرسية، حيث كانت الآراء في هذا السياق تميل لصالح الإناث.
- لم تُظهر نتائج تحليل التباين أي فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات التعليمية المختلفة، مما يدل على وجود توافق عام حول ضعف إدماج قضايا النوع الاجتماعي، بغض النظر عن اختلاف مستوياتهم التعليمية.
- أظهرت النتائج أن سنوات الخبرة العملية للعينة لم تؤثر بشكل دال إحصائيًا على تقديرات إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المناهج. وهذا يشير إلى وجود إدراك جماعي لضعف إدماج هذه القضايا بغض النظر عن مستوى الخبرة العملية.

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي بشكل فعّال في المناهج الدراسية للتعليم الأساسي وجميع المراحل التعليمية، مع التركيز على قضايا تعليم الفتاة وتعزيز العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين لضمان تحقيق بيئة تعليمية شاملة.
- تطوير محتوى تعليمي يعزز مفاهيم العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وإثراء المناهج بأنشطة عملية وأمثلة واقعية تدعم قضايا تعليم الفتاة.
- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مستمرة، تهدف إلى تطوير مهارات وسلوكيات المعلمين والإداريين تجاه إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التعليم، وضمان تفاعل إيجابي مع احتياجات الطلاب.
- عقد ورش عمل دورية لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة في مجال تعزيز العدالة وتكافؤ الفرص.
- تطوير مهارات الكوادر التعليمية في استخدام استراتيجيات تدريس تراعي الفروق بين الجنسين وتوفير الدعم الفني المستمر للمعلمين في تطبيق المفاهيم والممارسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- تصميم وتنفيذ حملات توعوية لنشر ثقافة العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، تستهدف كافة أطراف العملية التعليمية وتشجع على تطبيق هذه القيم في المدارس.
- وضع سياسات تعليمية متكاملة تراعي النوع الاجتماعي، وضمان أن تكون هذه السياسات قادرة على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في المؤسسات التعليمية.
- تخصيص موارد كافية لدعم برامج ومبادرات تعزيز العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وتطوير معايير ومؤشرات لقياس مدى نجاح إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التعليم.
- تصميم مواد تعليمية وأنشطة مدرسية تُعنى بتعزيز أهمية تعليم الفتاة، مع تسليط الضوء على دور التعليم في تمكينهن وضمان مشاركتهن الفاعلة في المجتمع.
- تهيئة بيئة مدرسية داعمة تشجع على المشاركة المتساوية لجميع الطلاب والطالبات وتوفير موارد تعليمية متنوعة تراعي احتياجات كلا الجنسين وتشجيع المبادرات الطلابية التي تعزز الوعي بقضايا النوع الاجتماعي.
- تطبيق آلية مستمرة لمراجعة المناهج الدراسية والتأكد من أنها تتماشى مع أهداف تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، بالإضافة إلى معالجة أي نقص أو تحديات تظهر.
- تشكيل لجان أو فرق مختصة تضم خبراء في النوع الاجتماعي والتعليم لإدارة وتوجيه التغييرات المطلوبة في المناهج والسياسات لتحقيق الأهداف المرجوة.
- دعم الأنشطة المدرسية اللاصفية التي تُعزز قيم العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، ما يساهم في ترسيخ هذه المفاهيم لدى الطلاب عمليًا.
- قياس تأثير إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في التعليم من خلال آليات تقييم واضحة، وإجراء الدراسات المستمرة لتحديد أماكن التحسين.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لتعزيز الجهود المشتركة نحو بناء نظام تعليمي يدعم العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- تعزيز الشراكة مع أولياء الأمور في دعم قضايا العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا النوع الاجتماعي، وتوثيق وتبادل قصص النجاح في مجال تعزيز العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم.

المقترحات: يقترح الباحثان ما يأتي:

- إجراء أبحاث ودراسات مماثلة لهذه الدراسة.
- تحديد الدمج الفعلي لقضايا النوع الاجتماعي في مناهج التعليم الأساسي لتحقيق النمو والعدالة وتكافؤ الفرص.
- دعم وتشجيع الكوادر المدرسية والطلاب والمناهج لتحسين النجاح المجتمعي.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية: القرآن الكريم.

1. العسالي وأيوب، علياء وعبد الكريم. (2013). "تحليل منظومة النوع الاجتماعي في محتوى كتب المناهج الفلسطينية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية. نحو تطوير المناهج الفلسطينية من أجل المساواة". اتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية بالشراكة مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ.
2. عساف، سعيد؛ الفار، شهناز؛ أبوغوش، حنان. (2011). "سياسات وزارة التربية والتعليم العالي المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وانعكاسها في: الكتب المدرسية، وبرامج إعداد المعلمين والمعلمات قبل الخدمة وأثنائها. (بحث غير منشور). وزارة التربية والتعليم. فلسطين.
3. دراسة الناجي والرفاعي، حسن وطلال. (2011). "صورة المرأة في كتب اللغة العربية والمواد الاجتماعية في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد2 .
4. حمدان، محمد. (2010). "تقييم الكتاب المدرسي". عمان: دار التربية الحديثة.
5. السرابي، سهام. (2010). "صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد +21.

المراجع الاجنبية:

6. Amini, M., Birandji, P.(2012). Gender Bias in The Iranian High School FL Textbooks, English Language Teaching, Vol. 5, No. 2.
7. Godlaneja & Mocha: About the universality of gender in educational curricula Zimbabwe: Opportunities and Challenges. Faculty of Literature and Education, Department of Languages and Media Studies, University of Zimbabwe. 2012.
8. Jackie, F.K. & Collins, P. (2010). Construction of Gender: A Comparison of Australian and Hong Kong English Language Textbooks, Journal of Gender Studies, Vol. 19, No. 2, pp. 121-137.

The Reality of Some Gender Issues in the Basic Education Stage "Analytical Study"

Saeed Mohammed Al-Qashbari[1] **Sabreen Fizan Mohammed**[2]

Abstract: The study aims to know the level of integration of some gender issues in basic education curricula. The study community consists of male and female teachers in Aden Governorate schools, whose number reached (individuals). The sample was selected randomly from the study community, and its number reached (100) individuals, at a rate of (100%).This study relied on the descriptive analytical correlational approach, and the study tool was (questionnaire).

The study reached the following results:

1- With regard to the first area, the results showed that the level of integration of gender concepts in basic education curricula was (weak),with an arithmetic mean of (2.25) with a standard deviation (0.592) and a seminal weight of (45%).

2- Regarding the second area, the results showed that the level of gender integration in school management behaviors was (weak), with an arithmetic mean of (2.28) with a standard deviation of (0.704) and a seminal weight of (45.6%).

3- Regarding the third area, the results showed that the level of inclusion of girls' educaissues in basic education curricula was (weak), with an arithmetic mean of (2.26) with a standard deviation of (0.653) and a seminal weight of (45.2%).

4- Regarding the fourth area, the results showed that the level of inclusion of issues ojustice and equal opportunities between the sexes in basic education curricula was (weak), with an arithmetic mean of (2.25) with a standard deviation of (0.730) and a seminal weight of (45%).

5-The determination of the actual level of integration and the extent of gender issues in basic education curricula was generally (weak), with an arithmetic mean of (2.26) with a standard deviation(0.580) and a percentage weight of (45.2%).

The most prominent recommendations were as follows:

- Effectively integrate gender concepts into basic education curricula and all educational stages, with a focus on girls' education issues and promoting justice and equal opportunities between the sexes to ensure a comprehensive educational environment.
- Establishing Integrated education policies that take gender into account, and ensure that these policies are able to achieve justice and equal opportunities in educational institutions.

Keywords: Gender - gender integration - science curricula.